الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
****

تونس في 27 أوت 2013

منشور عدد: 89

من رئيس الحكومة
إلى
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

الموضوع : حول إعداد مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2014 .
المرجع: المنشور عدد 12 المؤرخ في 18 أفريل 2013 .

__***

لقد نص المنشور عدد 12 المؤرخ في 18 أفريل 2013 على ضرورة التحكم في عجز الميزانية وذلك قصد التخفيض فيه من 5,9 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2013 إلى 5,3 % لسنة 2014.

وللغرض تمت دعوة الوزارات خاصة إلى :

- **التقليص بصفة هامة وملحوظة** في عدد **الانتدابات الجديدة**.
- التحكم في نفقات التسيير وترشيدها بما **يمكن من التقليص في حجمها المرسم سنة 2013.**
- التأكد من توفر **الشروط اللازمة للانطلاق الفعلي للمشاريع الجديدة** المقترحة.

كما تم ضبط روزنامة إعداد قانون المالية بما يمكن من إحالته على السلطة التشريعية طبقا للأجل القانوني **أي قبل يوم 25 أكتوبر 2013** .

هذا، وباعتبار المستجدات على مستوى الظرف الاقتصادي للبلاد والتي أفرزت **عددا هاما من الضغوطات الحادة على مستوى التوازنات المالية** ، سواء **من حيث الموارد أو من حيث النفقات** وذلك بالنسبة لكل من سنة 2013 و 2014 ، فإن التحكم في هذه التوازنات يستدعي تضافر جهود كل المسؤولين .

وللغرض، فإن الوزارات مدعوة إلى :

- التقليص بنسبة لا تقــل عن 5 % في نفقات التسييـر المرسمــة سنة 2013 .
- عدم برمجة انتدابات جديدة خلال سنة 2014 ما عدى خريجي مدارس التكوين المرخص فيهم
- التخفيض بنسبة لا تقل عن 20 % في اعتمادات الدفع لنفقات التنمية المرسمة سنة 2013 .
- عدم إدراج أي مشــروع جديــد غير جاهز للتنفيــذ خلال سنة 2014 .

هذا وتنطبق هذه التوجهات سواء على الوزارات التي تــم الشروع في مناقشاتها أو التي ستتم مناقشتها لاحقا (ما عدى وزارتي الداخلية والدفاع)

ومن ناحية أخرى ، **وباعتبار التأخير الكبير** الذي لوحظ في توجيه مشاريع ميزانيات عدد هام من الوزارات ، فإن مصالح هذه الوزارات ومصالح وزارة المالية مدعوة إلى **أخذ كل الاحتياطات قصد احترام أجل توجيه** مشروع قانون المالية والميزانية إلى السلطة التشريعية .

وللغرض، **يتعين على كافة المسؤولين احترام الروزنامة التالية :**

- 31 أوت 2013: آخر أجل :
  - **لتقديم الأحكام** المقترح إدراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2014 .
  - لتقديم المشاريع السنوية **للقدرة على الأداء لسنة 2014** بالنسبة إلى الوزارات النموذجية .
- 6 سبتمبر 2013 : **انتهاء المناقشات** مع مصالح وزارة المالية **مع إدراج كل المعطيات بمنظومة أمد .**
- 14 سبتمبر 2013 : مجلس وزاري **لضبط التوازنات النهائية لميزانية سنة** 2014 (وميزانية 2013 محينة) .
- 30 سبتمبر 2013 : **حوصلة نتائج المناقشات** من قبل مصالح وزارة المالية وضبط المــوارد والتوازنات العامة لمشروع ميزانية الدولــة لسنة 2014 .
- 7 أكتوبر 2013 : عرض مشروع **قانون الماليــة وميزانية الدولة لسنة 2014 على أنظار مجلس الوزراء للمصادقة .**

- 25 أكتوبر 2013 : إحالة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2014 إلى السلطة التشريعية .

ونظرا لأهمية الموضوع ، فإن السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة مدعوون إلى **الحرص شخصيا** على تنفيذ ومتابعة ما سبق ذكره **واعطاء التعليمات اللازمة لمصالحكم قصد تيسير عمل مصالح وزارة المالية** بما يمكنها من ضبط مشروع قانون المالية ومشروع الميزانية في الآجال المذكورة .

والسلام.